

أثر أزمة كورونا على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة



صورة تعبيرية

بال Think للدراسات الاستراتيجية - غزة

غزة في مواجهة كورونا

رائد طلس - الباحث الرئيسي

نفين عبد العال - باحث مساعد

أحمد السماك - باحث مساعد

فريق البحث

أثر أزمة كورونا على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة
**The impact of the Corona crisis on the economic
sectors in the Gaza Strip**

تتفيذ

مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية – غزة

ضمن مشروع

غزة في مواجهة كورونا

أكتوبر / تشرين الأول 2020

أثر أزمة كورونا على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة

مقدمة:

لم يسبق للاقتصاد الفلسطيني أن تعرض لصدمة صعبة ومقلقة كالتى تعرض لها بسبب أزمة كورونا (كوفيد 19)، نتيجة الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية التي اتخذتها الجهات الحكومية للتعامل مع هذه الأزمة، والتي تسببت في توقف عجلة الاقتصاد بشكل مفاجئ، تمثلت في إصابة بعض القطاعات الاقتصادية المهمة بالشلل التام مثل قطاع السياحة والصناعة والخدمات، بجانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وإغلاق الأسواق الشعبية الأسبوعية وإغلاق المقاهي والمطاعم، وتجميد نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وفقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم.

هذه الإجراءات ستترك آثار كبيرة وعميقة على الاقتصاد الفلسطيني، تتعدى زمنياً الأثر الآني وقت الأزمة وتمتد إلى فترة زمنية أطول، كما تتجاوز التأثير على الأفراد والأسر والحكومة إلى المنشآت بكافة قطاعاتها نتيجة فقدان مصادر الدخل المباشر وغير المباشر، مما سينعكس اقتصادياً في تراجع مستويات الإنتاج لكافة القطاعات الاقتصادية، لذلك من المتوقع أن يدخل الاقتصاد الفلسطيني نتيجة هذه الأزمة في حالة ركود اقتصادي صعب للغاية، نتيجة التراجع المتوقع في معظم المؤشرات الاقتصادية، وهو ما جعل البنك الدولي يتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 7.6% على الأقل في حال العودة التدريجية إلى الوضع الطبيعي من احتواء الأزمة، وبنسبة تصل إلى 11% خلال العام 2020 في حال استمرت القيود بسبب تفشي الفيروس واستمرار الأزمة مقارنة مع العام 2019¹، الذي شهد ظروف اقتصادية صعبة أيضاً تمثلت في مصادرة أموال المقاصة الفلسطينية وتوقف المساعدات الأمريكية بجانب انخفاض الدعم الخارجي، بجانب استمرار إحكام قبضة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وسيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية والحدود والتحكم في المعابر والحدود.

وقع أزمة كورونا على اقتصاد قطاع غزة سيكون أشد قسوة، نتيجة لأن اقتصاد قطاع غزة يقع تحت ضغط اقتصادي قبل الأزمة يتمثل في الحصار الإسرائيلي المشدد براً وبحراً وجواً لما يقارب 14 عام وما خلفه من أزمات متعددة وخاصة في مجال الطاقة والكهرباء، والآثار السلبية للانقسام الفلسطيني الداخلي والذي جعل المساعدات الإنسانية للقطاع أو حصصه من الموازنة عرضة للتجاوزات السياسية، وإسهامه أيضاً في قيام العديد من الدول بتقليص دعمها للقطاع، وكذلك الكثافة السكانية والتي تعتبر الأعلى في

¹ . World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, June 2, 2020, p3.

العالم بنسبة 6000 فرد/ كم مربع مع تناقص دائم في الموارد والمساعدات²، وهو ما جعل القطاع يعيش واقعاً مأسوياً وتراجعاً خطيراً في مختلف مؤشراتته الاقتصادية خلال ما يقارب 14 عام، وترتب عليه العديد من النتائج السياسية والأمنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي فإن هذه الأزمات تتضاعف مع تفشي فيروس كورونا في قطاع غزة ومع الإجراءات المشددة التي اتخذتها الجهات الحكومية لاحتواء الأزمة، وستزيد من الواقع الاقتصادي المأساوي في غزة وتهدد كافة القطاعات الاقتصادية بالانهيار.

في ضوء ذلك تركز هذه الورقة على مدى تأثير القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة بسبب أزمة كورونا، بهدف الوصول إلى أفضل السياسات والتدخلات الاقتصادية الممكنة للتخفيف من الآثار السلبية التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية المتضررة بفعل الأزمة، وتساعد في تطوير القطاعات الاقتصادية التي استفادت بفعل أزمة كورونا على الاستدامة.

أولاً: لمحة عامة عن الاقتصاد في قطاع غزة قبل أزمة كورونا

يعاني قطاع غزة منذ ما يقارب 14 عام من الحصار الإسرائيلي المشدد على القطاع، واستمرار القيود على حرية الحركة والتنقل للأفراد والبضائع ومع ما خلقه من أزمات منها في مجال الطاقة والكهرباء، والذي تزامن مع انقسام فلسطيني داخلي ضاعف المعاناة، والحروب الإسرائيلية الثلاثة التي شنها الاحتلال على قطاع غزة، مما تسبب في ضغوط وأعباء هائلة أدت إلى ضعف شديد في البنية الاقتصادية لقطاع غزة، وهو ما جعل كافة القطاعات الاقتصادية غاية في الهشاشة وفي انهيار متسارع وغير مسبوق، وبالتالي كانت السمة المميزة لهذا الاقتصاد قبل أزمة كورونا هي تفشي ظاهرة البطالة التي سجلت ما نسبته 52% في صفوف القوى العاملة، واتساع دائرة الفقر التي سجلت ما نسبته 53%، وارتفاع نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي سجلت ما نسبته 73%، وكذلك زيادة اعتماد السكان على المساعدات الغذائية والتي سجلت ما نسبته 80%³.

² . مركز اعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – شمس، ورقة تقدير موقف (4): أوضاع غزة في ظل تفشي جائحة كورونا – الحصار الإسرائيلي يهدد بكارثته، (رام الله: 12 نيسان 2020)، ص3.

³ . بلال خليل وآخرون. الفلسطينيون في مواجهة كورونا وعنصرية الاحتلال، (إسطنبول: منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال – تواصل، 2020)، ص8.

ثانياً: قطاع غزة في ظل أزمة كورونا - مراحل الأزمة

• المرحلة الأولى:

بدأت المرحلة الأولى من أزمة كورونا في قطاع غزة بعد القرار الرئاسي بإعلان حالة الطوارئ في كافة المحافظات بتاريخ 5 آذار 2020 ، وما ترتب بعد هذا الاعلان من قرارات وإجراءات وتدابير احترازية تضمنت تقييد الحركة وتجميد العديد من الأنشطة والقطاعات، وكان لهذه الاجراءات أثر واضح على حركة الجمهور والحالة العامة للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن اجراءات تقييد الحركة في قطاع غزة في هذه المرحلة كانت مختلفة نسبياً عن تلك الاجراءات في الضفة الغربية، حيث كان هناك توقف شبه كلي لكافة الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية، بينما الأمر مختلف في قطاع غزة حيث أن القطاع الصناعي والزراعي مستمران نسبياً في العمل مع الأخذ اجراءات الحيطة والحذر⁴، وذلك بسبب عدم انتشار الفيروس بشكل واسع في قطاع غزة أو داخل المجتمع، بسبب الحصار المفروض عليه، وصعوبة تنقل السكان، بالإضافة إلى اتخاذ الجهات الحكومية في غزة مجموعة من اجراءات العزل الاحتياطي على العائدين للقطاع مع بداية انتشار فيروس كورونا في العالم، كما أن عدد الحالات المصابة التي اكتشفت كانت محدودة وهم من ضمن العائدين للقطاع، وتم حجزها في مشفى خاص، أقيم لهذا الغرض في معبر رفح البري الحدودي⁵.

• المرحلة الثانية:

بدأت المرحلة الثانية من أزمة كورونا في قطاع غزة مع ظهور أول حالات إصابة بفيروس كورونا داخل قطاع غزة بتاريخ 24 آب 2020 من غير المحجورين وما ترتب على ذلك من إعلان الجهات الحكومية في غزة حظر التجول في قطاع غزة بما يشمل تعليق العمل والدوام الرسمي في الوزارات والمؤسسات واغلاق المساجد والأسواق ومنع إقامة حفلات الأفراح وبيوت العزاء، ووقف المؤتمرات والاجتماعات والفاعليات الجماهيرية، ومنع التجمعات، وفصل المحافظات، وتكثيف تواجد رجال الأمن داخل المحافظات بهدف احتواء الأزمة وحصر الوباء وتحديد أماكن الإصابة المحتملة والتعامل مع الحالات

⁴ . سيف الدين عودة. تشخيص الحالة الاقتصادية في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا، (غزة: سلطة النقد الفلسطينية، 2020)، ص6.

⁵ . بلال خليل وآخرون. مرجع سبق ذكره، ص8.

المخالطة⁶. الجدير ذكره أن الخسائر التي لحقت بالقطاع الخاص في قطاع غزة خلال عام 2020 بلغت نحو مليار دولار⁷.

ثالثاً: أثر أزمة كورونا على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة

نتيجة للإجراءات الحكومية والصحية المتخذة لاحتواء أزمة كورونا، فقد تأثر النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، حيث تعرضت بعض القطاعات الاقتصادية لأضرار وخسائر كبيرة بفعل هذه الأزمة، وفي المقابل شهدت بعض الأنشطة في القطاعات الاقتصادية رواجاً اقتصادياً في ضوء طبيعتها الاقتصادية المرتبطة بالأزمة الحالية، وذلك كما يلي:

1. القطاعات الاقتصادية المتضررة بفعل أزمة كورونا

• القطاع السياحي:

يعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات التي تضررت بفعل أزمة كورونا نتيجة توقف النشاط السياحي والخدمات المرتبطة به بشكل كامل وبنسبة 100%، حيث تشير التقديرات إلى أن الخسائر التي لحقت بالقطاع السياحي بفعل أزمة كورونا بلغت نحو 90 مليون دولار خلال الأشهر الست الماضية، وذلك لإغلاق كافة المنشآت السياحية، والتي تشمل المطاعم والاستراحات والفنادق وصلات الأفراح والمنتجات، وبعض المهن والخدمات المرتبطة بهذا القطاع، بالإضافة إلى الخسائر التي لحقت بالمنشآت السياحية الناتجة عن الأطعمة التي أُلغيت خلال فترة الإغلاق والتي تقدر بنحو 5 ملايين دولار⁸، ناهيك عن الخسائر التي تكبدها العاملين في هذا القطاع نتيجة فقدانهم لعملهم، والذين يُقدر عددهم بنحو 8600 عاملاً⁹.

⁶ . إيمان حداد. حظر التجول لمدة 48 ساعة في غزة لمواجهة كورونا، (أبو ظبي: العين الإخبارية، 25 آب 2020)، متاح في: <https://bit.ly/34JLe7N>

⁷ . لقاء الزوم مع د. رشدي وادي وكيل وزارة الاقتصاد في قطاع غزة.

⁸ . صحيفة الأيام. "الفنادق والخدمات السياحية": السياحة بغزة قطاع منكوب، (رام الله: صحيفة الأيام، 10 سبتمبر 2020)، متاح في: <https://bit.ly/30LBIAC>

⁹ . لقاء زوم مع معين أبو الخير، عضو الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق والخدمات السياحية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك أضرار وخسائر أخرى لحقت بهذا القطاع بفعل أزمة كورونا، مثل خسائر العمال المتضررين بشكل غير مباشر كسائقي الأجرة والباعة المتجولين في الأسواق وغيرهم منذ آذار 2020 والتي تقدر بنحو 50 مليون دولار¹⁰.

• القطاع الصناعي:

شهد القطاع الصناعي تراجعاً ملحوظاً في عدد المصانع وعدد العاملين وفي الطاقة الإنتاجية في كافة المنشآت الصناعية نتيجة الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية التي اتخذتها الجهات الحكومية لاحتواء أزمة كورونا، حيث فقد ما يزيد عن 10 آلاف عامل وظائفهم ومصدر دخلهم الوحيد خلال الأزمة، فقد انخفض عدد المصانع العاملة في قطاع غزة من 1865 مصنعاً إلى 1224 مصنع، وكذلك انخفض عدد العاملين في المصانع من 21610 عمال إلى 9055 عاملاً، بالإضافة إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية للمصانع العاملة خلال أزمة كورونا من 33% إلى 20%¹¹. وتمثلت القطاعات الأكثر تضرراً بالقطاع الصناعي: القطاعات الإنشائية والورقية والهندسية والمعدنية والخشبية والألمونيوم¹² نتيجة توقفها بنسبة 100% خلال فترة الاغلاق، في المقابل هناك بعض القطاعات الاقتصادية لم تتوقف عن العمل أثناء أزمة كورونا، وهي القطاعات المرتبطة بإنتاج متطلبات المواطن اللازمة حتى في ظل الإجراءات الحكومية والصحية لاحتواء الأزمة، والتي تتمثل في قطاع الصناعات الغذائية وقطاع الصناعات الكيماوية لصناعة المنظفات والمعقمات وقطاع الملابس والنسيج والتي عملت في مجال صناعة الكمادات والملابس الملائمة لجائحة كورونا، ولكنها تضررت أيضاً نتيجة انخفاض العاملين وانخفاض الطاقة الإنتاجية وانخفاض ساعات العمل بالإضافة إلى المعوقات التي واجهتها هذه القطاعات أثناء الأزمة والتي ترتبط بإمكانية الوصول إلى أماكن العمل والتوزيع بسبب حظر التجوال وفصل المحافظات والحواجز واغلاق الأسواق والمحلات التجارية وتحديد نقاط محددة للبيع¹³.

• القطاع الزراعي:

لقد أثرت أزمة كورونا على القطاع الزراعي في قطاع غزة بسبب الإجراءات الحكومية والصحية لاحتواء الأزمة، والتي تزامنت مع التقلبات المناخية وارتفاع درجات الحرارة، وضعف تنفيذ السياسات المحلية، عدا عن فرض السلطات الإسرائيلية حصار بري وبحري على قطاع غزة وتحكمها بموارد

¹⁰. القدس العربي. غزة: 90 مليون دولار خسائر قطاع السياحة بسبب إجراءات كورونا، (لندن: القدس العربي، 12 سبتمبر 2020)، في <https://bit.ly/30Mlkzc>.

¹¹. صحيفة الأيام. اتحاد الصناعات: يرفع للحكومة خطة إنقاذ وتدخلات لإنعاش القطاع الاقتصادي، (رام الله: صحيفة الأيام، 19 يوليو، 2020)، متاح في <https://bit.ly/2GFJUjF>.

¹². ماهر الطباع، ورقة حول الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة على قطاع غزة، (غزة: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2020)، ص2.

¹³. مقابلة شخصية، أمين سر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، محمد المنسي، (غزة، 19 أيلول 2020).

ومعابر قطاع غزة وارتباط الاقتصاد والسوق الفلسطيني باقتصاد الاحتلال، خاصة فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج وتصريف المنتجات الزراعية، وبالتالي فإن الحصار البري والبحري واغلاق المعابر والأسواق أدى إلى وقف التصدير لفترات محدودة وكذلك تلف المحاصيل الموجهة للتصدير، وانخفاض حاد في أسعار كافة المحاصيل الموجهة إلى الأسواق المحلية، مما أدى إلى تكبد هذا القطاع خسائر كبيرة والتي قدرت بنحو 337 مليون دولار¹⁴ شملت قطاعاته الفرعية الثلاثة (النباتي والحيواني والصيد البحري والثروة السمكية).

• قطاع الانشاءات:

يعتبر قطاع الانشاءات من القطاعات التي تضررت بنسبة 100% بفعل أزمة كورونا والإجراءات الحكومية والصحية المتخذة لاحتواء الأزمة، حيث تراجع أو توقف هذا القطاع بالكامل نتيجة عدم توفر المواد داخل أماكن العمل المختلفة ونتيجة حالة الخوف والذعر التي أصابت المواطنين جراء اكتشاف حالات إصابة بهذا الفيروس داخل المجتمع في غزة ومن غير المحجورين، وانشغال الناس في توفير الطعام والشراب والتي كانت على حساب عملية البناء وبالتالي هذا القطاع شبه توقف¹⁵، ويقدر إجمالي الخسائر التي تكبدها هذا القطاع بفعل أزمة كورونا 4.560 مليون دولار شهرياً منها 1.560 مليون دولار خسائر شهرية مباشرة، 3 ملايين دولار خسائر شهرية غير مباشرة¹⁶.

• قطاع النقل والمواصلات:

تضرر قطاع النقل والمواصلات بفعل أزمة كورونا في قطاع غزة، حيث توقف 80% من قطاع النقل في غزة بسبب توقف الجامعات والمدارس ورياض الأطفال بالإضافة إلى قلة حركة المواطنين داخل القطاع¹⁷، وقد بلغ عدد سائقي الأجرة الذين توقفوا عن العمل وفقدوا مصدر دخلهم الوحيد بسبب أزمة كورونا ما يقارب 20 ألف سائق أجرة¹⁸، ووفقاً لإحصائية وزارة النقل والمواصلات في غزة لعام 2019، فإن هناك 74375 مركبة في قطاع غزة، منهم 31.416 مركبة تجارية، و18.921 حافلة مرخصة¹⁹.

¹⁴ . مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس. مرجع سبق ذكره، ص7.

¹⁵ . مقابلة شخصية، مدير عام التخطيط والدراسات بوزارة الاقتصاد - غزة، أسامة نوفل، (غزة، 13 أيلول 2020).

¹⁶ . نصر عبد الكريم. التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء كورونا في فلسطين، والتدخلات الاقتصادية المتاحة في فترة الوباء، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 10 أيار 2020)، ص3.

¹⁷ . ماهر الطباع، مرجع سبق ذكره، ص2.

¹⁸ . الاتحاد العام لعمال فلسطين. أبرز ما جاء في حديث سامي العمصي رئيس اتحاد نقابات العمال، (رام الله الاتحاد العام لعمال فلسطين،

أغسطس 2020)، في <https://bit.ly/3jPivoA>

¹⁹ . وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية. تقرير إنجازات وزارة النقل والمواصلات للنصف الأول من عام 2019، (موقع وزارة النقل والمواصلات، 15 سبتمبر 2020)، في <https://bit.ly/3jNLZmL>.

• القطاع التجاري

ينقسم القطاع التجاري إلى قسمين وهما، قطاع التجارة الداخلية وقطاع التجارة الخارجية، قطاع التجارة الداخلية بين المحافظات تأثر بشدة نتيجة إغلاق الأسواق الشعبية وإقامة الحواجز وفصل المحافظات، وبالتالي معظم العاملين في هذا القطاع توقفوا كلياً عن العمل، كذلك تغيير هيكل قطاع التجارة الداخلية خلال أزمة كورونا والتي تمثلت في صعوبة الوصول من محافظة إلى أخرى إلا من خلال تصاريح معينة، بينما قطاع التجارة الخارجية لم يتأثر خلال أزمة كورونا لأن حركة انسياب التجارة الخارجية عبر معبر كرم أبو سالم تسير بشكل جيد وتدخل البضائع بشكل طبيعي وفق الترتيبات التي كانت عليها قبل الأزمة²⁰.

• قطاع تكنولوجيا المعلومات:

تراجع قطاع تكنولوجيا المعلومات بشكل حاد في قطاع غزة خلال أزمة كورونا بسبب انخفاض القدرة الشرائية وعدم توفر السيولة النقدية لدى المواطنين من جهة، واستمرار الإغلاق وتشديد القيود المفروضة على حرية الحركة في قطاع غزة من جهة أخرى، وبالتالي تضرر ما يزيد على 3000 عامل ممن يعملون في شركات الكمبيوتر والجوال، البرمجيات، ومزودي الانترنت، التدريب والاستشارات²¹.

• القطاع المصرفي:

تأثر القطاع المصرفي بسبب أزمة كورونا بسبب الإجراءات الحكومية وبخاصة قرار حظر التجوال وفصل المحافظات والتي أدت بطبيعة الحال إلى عدم انتظام الدوام في هذا القطاع مع التزام القطاع المصرفي في صرف رواتبهم كاملة، ما ساهم بشكل كبير في انخفاض الإنتاجية، بالإضافة إلى تأجيل الأقساط المستحقة للمقترضين لمدة 4 شهور وتأجيل الأقساط المستحقة للعاملين في القطاع السياحي لمدة 6 شهور، وكذلك تقلبات سعر الصرف التي حدثت بسبب أزمة كورونا والتي أثرت بالسلب على أصول القطاع المصرفي²².

²⁰ . مقابلة شخصية، مدير عام التخطيط والدراسات بوزارة الاقتصاد – غزة، أسامة نوفل، (غزة، 13 أيلول 2020).

²¹ . ماهر الطباع. أثر أزمة كورونا على اقتصاد غزة المنهك، (صحيفة الأيام، 25 نيسان 2020)، متاح في: <https://bit.ly/3jLygws>.

²² . انظر: راند حلس، تقدير موقف: تأثير فيروس كورونا (كوفيد – 19) على الاقتصاد الفلسطيني، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، نيسان 2020).

نتيجةً للخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة خلال أزمة كورونا، فقد ترتب على ذلك العديد من المشكلات، يمكن حصرها فيما يلي:

- **المشكلة الأولى:** تتمثل في فقدان آلاف العاملين لوظائفهم وبالتالي فقدان مصدر الدخل الأساسي لهم ولأسرهم، ووفقاً لوزارة العمل بغزة فقد بلغ عدد العمال المتضررين بسبب أزمة كورونا والإجراءات الصحية والمسجلين لدى وزارة العمل حسب قاعدة البيانات الحكومية (نظام معلومات سوق العمل الخاص بوزارة العمل) 158 ألف عامل متضرر، يمثلون 69% من القطاع الاقتصادي في قطاع غزة، ومصنفين وفق 8 قطاعات، قطاع التجارة بنسبة 26%، والصحة والتعليم والخدمات بنسبة 25%، وقطاع الإنشاءات بنسبة 14%، وقطاع النقل والمواصلات بنسبة 11%، وقطاع الزراعة بنسبة 7%، والقطاع السياحي بنسبة 10%، كما أن 60% من الفئات المسجلة هي من الشباب ما بين 19 سنة إلى 30 سنة²³، وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة واتساع دائرة الفقر في قطاع غزة والمرتفع أصلاً قبل أزمة كورونا.
- **المشكلة الثانية:** تتمثل في الانخفاض الملحوظ في الطلب نتيجة تراجع القدرة لشرائية، وحالة الترقب والخوف من المستقبل.
- **المشكلة الثالثة:** تتمثل في تراجع التدفقات النقدية لهذه القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبالتالي عسر سيولة في مواجهة التزاماتها المالية تجاه الآخرين، وهذا انعكس بشكل واضح على حجم الشيكات المعادة والإجراءات المصرفية المتخذة من قبل سلطة النقد، حيث بلغت نسبة الشيكات المعادة خلال فترة أزمة كورونا الحالية ما بين 30% - 35%²⁴.

2. القطاعات الاقتصادية التي استفادت من أزمة كورونا

على الرغم من الأضرار والخسائر التي لحقت بمعظم القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة بسبب الإجراءات الحكومية والصحية المتخذة لاحتواء أزمة كورونا، إلا أن هناك بعض

²³ . وزارة العمل الفلسطينية. "السماك" يوضح آلية اختيار المستفيدين من منحة متضرري كورونا، (غزة: وزارة العمل، 15 أيلول 2020)،

متاح في: <https://bit.ly/30SHrUB>

²⁴ . سيف الدين عودة. مرجع سبق ذكره، ص9.

القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي استغادت من هذه الأزمة نتيجة استمرار عملها وزيادة طاقتها الإنتاجية وبالتالي حققت رواجاً اقتصادياً إلى حدٍ ما، ولكنها أنشطة محدودة، تتمثل هذه القطاعات فيما يلي:

• قطاع صناعة الملابس والنسيج

يعتبر قطاع صناعة الملابس من أبرز القطاعات التي لم تتضرر من أزمة كورونا نتيجة عودة المصانع المتوقفة عن العمل قبل أزمة كورونا واستئناف عملها من جديد خلال الأزمة بسبب زيادة الطلب على الكمادات والألبسة الواقية لفيروس كورونا.

جدير بالذكر أن مصانع الخياطة والنسيج في قطاع غزة بدأت بتغيير خط إنتاجها نحو صناعة الكمادات والنسي الواقية والأبرهولات والأطقم الطبية الصحية اللازمة لمواجهة فيروس كورونا المنتشر في العالم لتلبية احتياجات المؤسسات الأفراد وسط شح كبير في مواد الخام²⁵

وعلى الرغم من قطاع الملابس والنسيج من القطاعات الاقتصادية التي استغادت من أزمة كورونا إلا أن هذا القطاع تأثر بسبب قرار إغلاق صالات الأفراح والذي أثر سلباً لحد ما على أعمال مصانع الخياطة وألحق أضراراً بمبيعات المحال التجارية المسوقة للملابس النسائية الخاصة بالمناسبات، وكذلك قرار اغلاق المدارس وتدني المبيعات من الجينز والايكاف التام لشراء ومبيعات الزي المدرسي الخاص بجميع المدارس الحكومية ومدارس الوكالة وحتى زي المدارس الخاصة ، في المقابل سد هذا الخلل توقف الواردات من الملابس الجاهزة المستوردة من الصين وتركيا أسهم إيجاباً باستئناف نشاط عدد كبير من المصانع التي عملت على سد النقص في السوق المحلية من هذه المنتجات المستوردة، استطاعت المصانع المحلية أن تتلاءم مع هذا الواقع وتمكنت من سد العجز في سوق الضفة والسوق الاسرائيلية، اضافة الى مبيعاتها لسوق غزة.

سته عشر مصنعاً وشركة عاملة في صناعة الملابس تصدر منتجاتها الى السوق الاسرائيلية والضفة بشكل دائم وأن ما نسبته نحو 95% من استهلاك سوق غزة من الملابس النسائية ومنها الجلاب والعباءات على وجه الخصوص يتم انتاجه من خلال مصانع الخياطة العاملة في القطاع التي تغطي في ذات الوقت ما نسبته 20% من احتياجات سوق الضفة من هذين الصنفين اللذين توقف استيرادهما كلياً من الخارج خلال الاشهر الثلاثة الماضية.

²⁵ . العربية، تقرير "غزة المحاصرة تصنع كماداتها وتصدرها إلى الضفة وإسرائيل" (26 مارس 2020) متاح في <https://www.independentarabia.com/node/105971>

انتاج ملابس الأطفال شهد مؤخراً نمواً ملحوظاً حيث اتضح أن لدى المصانع المحلية القدرة والإمكانات التامة للتطبيق الفعلي والعملي لإحلال الواردات من هذا المنتج وغيره من منتجات مصانع الخياطة. تصدر غزة يومياً حمولة شاحنتين وأكثر في بعض الأحيان من الملابس الواقية والكمادات لسوق الضفة والسوق الإسرائيلية، وعندما انخفض الطلب مؤخراً على هذه الأصناف واصلت هذه المصانع مبيعاتها لهاتين السوقين من الأصناف الأخرى، ومنها الملابس الرياضية وملابس الأطفال وحالياً يركز العديد من أصحاب مصانع الخياطة على إنتاج مستلزمات موسمي العيد والمدارس ومن بينهم كثيرون استأنفوا أعمالهم من داخل منازلهم، حيث خصص البعض غرفة من منزله ليستخدمها في تشغيل عدد محدود من ماكينات الخياطة لتلبية بعض الطلبات المتعلقة بصناعة أصناف معينة من الملابس²⁶.

حيث بلغ عدد العمال الذين عادوا إلى أعمالهم بنحو 3000 عامل، ليصل إجمالي العاملين في قطاع صناعة الملابس والنسيج "مصانع الخياطة" لنحو 8000 عامل، وبلغ عدد مصانع الخياطة المسجلة لدى اتحاد صناعة الملابس والنسيج نحو 210 مصنع غالبيتها تمكنت خلال أزمة كورونا من استئناف نشاطها، مع العلم أن عدد مصانع الملابس التي كانت تعمل قبل أزمة كورونا بلغت نحو 150 مصنع فقط²⁷.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن مصانع الخياطة في قطاع غزة أثبتت قدراتها الفنية والمهنية في صناعة الكمادات الواقية من فيروس كورونا، وتصديرها لمختلف دول العالم ومنها أمريكا وإسرائيل وأوروبا، وفي ظل الصراع العالمي للحصول عليها، بل تنفيذ أعمال قرصنة عالمية للحصول عليها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها عالمياً.

● قطاع الصناعات الغذائية:

لقد أدت حالة الخوف والذعر لدى المواطنين خلال أزمة كورونا إلى تغيير نمط الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب على السلع والمواد الغذائية الأساسية الأمر الذي أدى إلى استفادة بعض الصناعات في هذا القطاع مثل مصانع الدقيق والقمح ومصانع المعلبات ومصانع الألبان والألبان على صعيد زيادة القدرة الإنتاجية من جهة والتخفيف من الأيدي العاملة في المصانع التزاماً بإجراءات الوقاية والسلامة ونتيجة عدم تمكن وصول العاملين إلى أماكن العمل بسبب حظر التجول وفصل المحافظات، حيث

²⁶ صحيفة الأيام ، تقرير " غزة: توقف استيراد الملابس بسبب "كورونا" ينعش مشاغل الخياطة. (9 حزيران 2020) متاح في

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=13f1149by334566555Y13f1149

²⁷ وكالة سوا الإخبارية. "تشغيل 3 آلاف عامل جديد في مصانع الخياطة بقطاع غزة"، (غزة: وكالة سوا الإخبارية، 9 حزيران 2020)، متاح

في: <https://bit.ly/3nx1yBw>

انخفض عدد العمال في هذا القطاع من 1800 عامل إلى 730 عامل، في المقابل ارتفعت الطاقة الإنتاجية من 32% إلى 38% خلال أزمة كورونا، ووفقاً لاتحاد الصناعات الغذائية، فإن مصانع الدقيق والمطاحن عملت خلال أزمة كورونا بنفس الطاقة الإنتاجية ولم تتأثر كثيراً؛ بطاقة إنتاجية 30% من إجمالي طاقتها، أما مصانع المعلبات فقد زادت طاقتها الإنتاجية إلى 85% حيث كان قبل الأزمة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد على 30%، كذلك مصانع الأجبان والألبان سجلت ارتفاعاً في طاقتها الإنتاجية تقدر بحوالي 10%²⁸.

• قطاع الصناعات الكيماوية وصناعة الأدوية:

لقد فرضت أزمة كورونا نفسها على قطاع الصناعات الكيماوية والدوائية التي تشمل المنظفات والمعقمات، حيث ضاعفت هذه الصناعات من حصتها السوقية؛ نظراً لزيادة إقبال فئات كبيرة من المواطنين على شراء هذه المنتجات بسبب حالة الخوف من تفشي الفيروس ونقل العدوى والذي أدى إلى زيادة الوعي بأهمية اتخاذ كافة إجراءات الوقاية والسلامة للحماية من فيروس كورونا، وبالتالي فإن زيادة الطلب على هذه المنتجات، انعكس إيجابياً على الطاقة الإنتاجية للمصانع العاملة في هذا القطاع، إذ ارتفعت الطاقة الإنتاجية لمصانع الصناعات الكيماوية والدوائية من 14% إلى 20% خلال أزمة كورونا²⁹، كما أن قطاع التجزئة والجملة التي تعمل في مجال هذه الصناعات استفادت من الأزمة نتيجة زيادة مبيعاتهم خلال هذه الأزمة لزيادة الطلب منتجات التنظيف بكافة أنواعها.

هذه القطاعات وبعض الأنشطة الاقتصادية حققت رواجاً اقتصادياً واستفادت من أزمة كورونا وخاصة فيما يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع التي لا زالت تعمل وزاد الطلب على منتجاتها خلال الأزمة، أثرت إيجابياً على سوق العمل من خلال خلق فرص عمل إضافية جديدة، ولكن يبقى عدد العاملين الجدد في هذه القطاعات والأنشطة محدود نسبياً، مقارنة مع عدد العاملين الذين فقدوا أعمالهم ووظائفهم في القطاعات الاقتصادية التي تضررت بفعل الأزمة.

رابعاً: السياسات والتدخلات الاقتصادية اللازمة لمواجهة أزمة كورونا في قطاع غزة

في ضوء ما تقدم من آثار أزمة كورونا على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة والتي كان الجزء الأكبر سلبي ويهدد استمرار هذه القطاعات نتيجة حجم الأضرار والخسائر التي تكبدتها بفعل أزمة كورونا وبفعل

²⁸ . حامد جاد. "اتحاد الصناعات" يرفع للحكومة خطة إنقاذ وتدخلات لإنعاش القطاع الصناعي، (رام الله: صحيفة الأيام، 19 تموز 2020)،

متاح في: <https://bit.ly/3IC5FdE>

²⁹ . نفس المرجع السابق.

الإجراءات الحكومية والصحية التي تم اتخاذها لمواجهة كورونا في قطاع غزة مع إدراكنا لأهمية هذه الإجراءات.

ولخصوصية الواقع الاقتصادي في قطاع غزة الهش بسبب العديد من العوامل، أهمها الحصار والانقسام الفلسطيني الداخلي والاعتداءات العسكرية المتكررة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وما ترتب على ذلك من مشكلات وأزمات اقتصادية عديدة، بالتالي فإن الإجراءات الحكومية والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الجهات الحكومية ستضاعف من حجم الضرر على القطاعات الاقتصادية وسينعكس آثارها على المواطن الذي أنهكه شبح البطالة والفقر.

لذلك تقترح الورقة بعض السياسات والتدخلات الممكنة لتجاوز التحديات التي فرضتها أزمة كورونا على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة، وذلك بهدف التخفيف قدر الإمكان من حدة الآثار السلبية التي أصابت القطاعات الاقتصادية وتساعد القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي استفادت خلال فترة الأزمة على الاستدامة من أجل عدم تراجعها بعد تجاوز الأزمة.

وترتكز السياسات والتدخلات المقترحة بشكل أساسي على تكاتف جهود كافة الأطراف الفاعلة والمتمثلة في (الحكومة والجهات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) في المشاركة الفاعلة في تنفيذ هذه السياسات التدخلات في ضوء الدور المطلوب منها وفي ضوء الإمكانيات المتاحة، وذلك وفقا ما يلي:

1. التوازن بين الجانب الصحي والجانب الاقتصادي

السياسات: التعايش مع أزمة كورونا والعودة التدريجية لممارسة النشاط الاقتصادي.

التدخلات: التخفيف التدريجي للإجراءات في بعض القطاعات مثل القطاع والسياحي والصناعي التجاري، والتخفيف الكلي في قطاعات أخرى مثل القطاع الزراعي والخدمات الانشاءات والنقل والمواصلات مع الالتزام بشروط الوقاية والسلامة وتعليمات وزارة الصحة.

2. الحماية الاقتصادية والاجتماعية

السياسات: توفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات الاقتصادية المتضررة والعاملين فيها.

التدخلات: حصر العمال والأسر المتضررة بسبب توقف أفرادها عن العمل خلال أزمة كورونا في كافة القطاعات الاقتصادية وتقديم المعونات النقدية والعينية حتى يتمكنوا من مواجهة أزمة كورونا وتطوراتها، لتفادي مشكلات اجتماعية تتعلق بزيادة نسب الفقر، وتقديم مساعدات مؤقتة

للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتمكينهم من الوفاء بالالتزامات التي عليهم دفعها خلال فترة الاغلاق تجنباً لخروج عدد كبير من هذه الشركات من السوق، وضبط السوق المحلي عبر استراتيجية دعم المنتجات المحلية بما يكفل تعزيز حصة المنتجات المحلية في السوق كبديل مضمون عن المنتجات المستوردة.

3. تطوير القطاعات الاقتصادية وتحقيق عناصر الاستدامة

السياسات: وضع خطط حكومية تستجيب لتداعيات أزمة كورونا على القطاعات الاقتصادية وبهدف مساعدة هذه القطاعات على التطوير والاستدامة تعتمد على تقديم حزمة من الإجراءات والتسهيلات الحكومية.

التدخلات: منح قروض ميسرة وإعطاء حوافز استثمارية في القطاعات الإنتاجية التي حققت رواجاً اقتصادياً خلال أزمة كورونا (قطاع صناعة الملابس والنسيج وقطاع الصناعات الغذائية وقطاع الصناعات الكيماوية والأدوية) لتتمكن من المحافظة على أدائها وإنتاجيتها بعد تجاوز الأزمة، واعفاء المنشآت الاقتصادية من رسوم الترخيص لدى وزارة الاقتصاد الوطني لعام 2020 ورسوم تجديد السجل التجاري، وتخفيض رسوم ترخيص المركبات التجارية للمنشآت الاقتصادية لدى وزارة النقل والمواصلات، وتخفيض رسوم الضرائب على المواد الخام خلال المرحلة القادمة.

خاتمة:

إن تنفيذ السياسات والتدخلات الاقتصادية المقترحة في هذه الورقة هو متطلب ضروري لزيادة القدرة لدى القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة على الصمود في مواجهة أزمة كورونا بالإضافة إلى مواجهة الاجراءات والممارسات الممنهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي التي يسعى من خلالها إفشال إمكانية تحسن مستوى النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية في القطاع عبر فرض الحصار الشامل والقيود التي يفرضها على حرية الحركة على الأفراد والبضائع، وتغذيته للانقسام الفلسطيني، وعليه يتطلب أن يكون انهاء ملف الانقسام على رأس سلم الأولويات لئلا تتشتت لجميع الأطراف الفاعلة تنفيذ هذه السياسات والتدخلات لتجاوز الأزمة والتخفيف من حدتها وآثارها.

المراجع

عربية:

- بلال خليل وآخرون. الفلسطينيون في مواجهة كورونا وعنصرية الاحتلال، (إسطنبول: منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال - تواصل، 2020).
- سيف الدين عودة. تشخيص الحالة الاقتصادية في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا، (غزة: سلطة النقد الفلسطينية، 2020).
- ماهر الطباع، ورقة حول الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة على قطاع غزة، (غزة: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2020).
- مركز اعلام حقوق الإنسان والديمقراطية - شمس، ورقة تقدير موقف (4): أوضاع غزة في ظل تفشي جائحة كورونا - الحصار الإسرائيلي يهدد بكارثة، (رام الله: 12 نيسان 2020).
- نصر عبد الكريم. التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء كورونا في فلسطين، والتدخلات الاقتصادية المتاحة في فترة الوباء، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 10 أيار 2020).

مواقع الانترنت:

- الاتحاد العام لعمال فلسطين. أبرز ما جاء في حديث سامي العمصي رئيس اتحاد نقابات العمال، (رام الله الاتحاد العام لعمال فلسطين، أغسطس 2020)، في <https://bit.ly/3jPivoA>
- إيمان حداد. حظر التجول لمدة 48 ساعة في غزة لمواجهة كورونا، (أبو ظبي: العين الإخبارية، 25 آب 2020)، متاح في: <https://bit.ly/34JLe7N>
- حامد جاد. "اتحاد الصناعات" يرفع للحكومة خطة إنقاذ وتدخلات لإنعاش القطاع الصناعي، (رام الله: صحيفة الأيام، 19 تموز 2020)، متاح في: <https://bit.ly/3IC5FdE>
- صحيفة الأيام. "الفنادق والخدمات السياحية": السياحة بغزة قطاع منكوب، (رام الله: صحيفة الأيام، 10 سبتمبر 2020)، متاح في <https://bit.ly/30LBIAc>
- صحيفة الأيام. اتحاد الصناعات: يرفع للحكومة خطة إنقاذ وتدخلات لإنعاش القطاع الاقتصادي، (رام الله: صحيفة الأيام، 19 يوليو، 2020)، متاح في <https://bit.ly/2GFjUjf>
- القدس العربي. غزة: 90 مليون دولار خسائر قطاع السياحة بسبب إجراءات كورونا، (لندن: القدس العربي، 12 سبتمبر 2020)، في <https://bit.ly/30Mlkzc>
- ماهر الطباع. أثر أزمة كورونا على اقتصاد غزة المنهك، (صحيفة الأيام، 25 نيسان 2020)، متاح في: <https://bit.ly/3jLygwS>

- وزارة العمل الفلسطينية. "السماك" يوضح آلية اختيار المستفيدين من منحة متضرري كورونا، (غزة: وزارة العمل، 15 أيلول 2020)، متاح في: <https://bit.ly/30SHrUB>.
- وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية. تقرير إنجازات وزارة النقل والمواصلات للنصف الأول من عام 2019، (موقع وزارة النقل والمواصلات، 15 سبتمبر 2020)، في <https://bit.ly/3jNLZmL>.
- وكالة سوا الإخبارية. "تشغيل 3 آلاف عامل جديد في مصانع الخياطة بقطاع غزة"، (غزة: وكالة سوا الإخبارية، 9 حزيران 2020)، متاح في: <https://bit.ly/3nx1yBw>.

أجنبية:

- World bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, June 2, 2020.

المقابلات:

- أمين سر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، محمد المنسي، (غزة، 19 أيلول 2020).
- مدير عام التخطيط والدراسات بوزارة الاقتصاد - غزة، أسامة نوفل، (غزة، 13 أيلول 2020).